كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : دكتورة وفاء محمد سحاب العاني

اسم المادة باللغة العربية :تحديث الدول الاسلامية

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Modernization of the Islamic States

اسم المحاضرة الرابعة باللغة العربية: النظام الساسي في ماليزيا والانتخابات التشريعية

اسم المحاضرة الرابعة باللغة الإنكليزية : The political system and elections in Malaysia

محتوى المحاضرة الرابعة

النظام السياسي في ماليزيا والانتخابات التشريعية

الحكم في ماليزيا ملكي دستوري، ونظام الحكم فيدرالي يجمع ١٤ ولاية ماليزية، وهناك حكومة فيدرالية مركزية يرأسها رئيس الوزراء، الذي يفوز حزبه في الانتخابات على مستوى الدولة، وهو ذو صلاحيات واسعة، كما أن هناك حكومات محلية للولايات، يرأس كلاً منها رئيس الوزراء الذي يفوز حزبه في الانتخابات على مستوى الولاية. وقد وفر نظام الحكم مجموعة من الضمانات والإجراءات التي تعطي للدولة صبغة ملايوية، كالملكية ولغة الملايو ودين الدولة الإسلام، وتضمن سيطرة الملايو على الحياة السياسية وعلى الخدمة المدنية، فضلاً عن إعطائهم بعض المزايا الاقتصادية والتعليمية

وقد ضمن نظام الحكم أن يكون الملك من بين سلاطين الملايو التسعة، والذين يحكم كل منهم بالوراثة، إحدى الولايات الماليزية (والتي كانت سلطنة قبل الاستقلال. ويقوم مجلس السلاطين باختيار ملك مرة كل خمس سنوات. ولذلك لم يكن غريبا أن يشهد مهاتير بن محمد، عندما كان رئيسًا للوزراء في الفترة ١٩٨١ - ٢٠٠٣ ، عهود خمسة ملوك لماليزيا وسلطات الملك في ماليزيا أقرب إلى سلطات الملك في بريطانيا، فهو يملك ولا يحكم، ويقوم بسلطات رمزية، وفي معظم الأمور يتصرف بناءً على "نصيحة" الحكومة وهو القائد الأعلى للجيش. وقد تمكن مهاتير من تقليص صلاحيات السلاطين سنة ١٩٩٣، عندما تمت الموافقة على رفع الحصانة عنهم، وعلى محاكمتهم قضائيًا في محاكم خاصة في حالة اتهامهم؛ كما قللت صلاحياتهم في إعطاء العفو الملكي

تعقد في ماليزيا كل خمس سنوات انتخابات ديموقراطية حرة، لانتخاب أعضاء مجلس النواب الماليزي(ديوان الرعية) ولانتخاب مجالس الولايات وتتم الانتخابات على أساس حزبي، وعادة ما تتم الانتخابات وفق درجة نزاهة معقولة، لكنها لا تخلو أحيانًا من الاتهامات باستخدام المال السياسي أو أصوات الموتى وتتميز الانتخابات بأنها تحدث بشكل منتظم في مواعيدها، كما تتميز بالهدوء النسبي والسلاسة. ثم إن تقبل الأطراف المختلفة للنتائج، أو الاعتراض عليها، إن وجد، لا يؤثر في الأغلب على النتائج العامة للانتخابات. ومن جهة أخرى تلجأ القيادة السياسية إلى "ضمان " نجاحها في الانتخابات عن طريق:

١. تشكيل تحالفات موسعة بقيادتها من مختلف الطوائف والأعراق.
٢. تبنى نظام انتخابي يعتمد الأكثرية العددية البسيطة للفوز في الدوائر الانتخابية بحيث يفوز عن كل دائرة مرشح واحد فقط
٣. تقسيم الدوائر جغرافياء بحيث تعطى نسبة تمثيل أعلى للملايو، وفرص نجاح أفضل مرشحيهم.
٤. حصر الحملات الانتخابية في مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع، وهي فترة لا تراها أحزان المعارضة كافية، في أجواء يسيطر فيها التحالف الحاكم على وسائل الإعلام، ويكون قادن ورموزه ملء السمع والبصر طوال سنوات حكمهم كما أن لرئيس الوزراء صلاحية تقديم موعد الانتخابات، وتحديد التاريخ الذي يراه مناسبا لانعقادها

ويسجل نحو ٨٠% من الماليزيين أسماءهم في قوائم المشاركين في الانتخابات، ويقوم عان نحو ٧٠-٨٠% منهم بالإدلاء بأصواتهم. وبالإضافة إلى مجلس النواب هناك مجلس الشيوخ المجلس الوطني) ويقوم كل مجلس من مجالس الولايات باختيار اثنين يمثلان الولاية في عضويته، ويعين الملك باقي الأعضاء الـ ٤٣، وتستمر ولاية المجلس لمدة ثلاث سنوات وصلاحيته ذات طبيعة استشارية.

حاول حزب أمنو حزب(منظمة الملايو الوطنية المتحدة أو إختصاراً أمنوا) أن ينفرد بتمثيل الملايو، ويشدد قبضته على القيادة السياسية الماليزية، وقد نجح إلى حد كبير في الاحتفاظ دائما بالكتلة النيابية الأكبر في مجلس النواب. وعادة ما يزيد عدد أعضائه في البرلمان عن نصف عدد أعضاء التحالف الحاكم أي الجبهة الوطنية، فحصل الحزب على ٧١ مقعدًا من أصل ١٤٨ مقعدًا حصلت عليها الجبهة الوطنية (٤٨)، ولكن التحالف الذي يقوده، كان لا يزال في وضع يمكنه من الاحتفاظ بأغلبية الثلاثين في مجلس النواب (١٤٨) من اصل ١٩٣ مقعدًا أي بنسبة ٧٦.٧%. وبالرغم من أن عدد أعضاء أمنو في البرلمان في انتخابات سنة ٢٠٠٨ ، زاد عن نصف عدد أعضاء التحالف الحاكم أي الجبهة الوطنية، حيث بلغ ٧٩ عضوًا من أصل ١٤٠ مقعدًا حصلت عليه الجبهة الوطنية، إلا أنها كانت المرة الأولى التي يفقد فيها التحالف الحاكم أغلبية الثلثين منذ استقلال ماليزيا. وهو ما أعطى مؤشرات على بوادر لاختلال المعادلة المعتادة، سواء بسبب تراجع قوة التحالف أو بتحسن أداء المعارضة

زود نظام الفوز بالأكثرية البسيطة لصاحب أعلى الأصوات في الدائرة الانتخابية الجبهة الوطنية بفرص عالية للفوز لأنها تقدم مرشحًا واحدًا فقط يمثلها في أي دائرة وتقوم جميع الأحزاب المنضوية في الجبهة بالتصويت مجتمعة لصالحه كما منح هذا التحالف الفرصة الأكبر للفوز في الدوائر المختلطة، لأنها عادة ما تنافس مرشحًا عن لون واحد (كالحزب الإسلامي بانتمائه الملايوي، أو حزب العمل الديموقراطي بانتمائه الصيني

ولذلك تنحصر فرص الأحزاب ذات الأغلبية العرقية أو الطائفية في معاقل عرقيتها أو طائفتها فقط وبالتالي فإن عدد المقاعد الذي تفوز به الجبهة الوطنية، لا يعكس بالضرورة حجم الشعبية التي تتمتع بها. وهو الذي جعلها تحصل عادة على أغلبية تزيد عن ثلثي المقاعد، على الرغم من أنها لم تحصل في أي من الدورات الانتخابية على نسبة ثلثي عدد الناخبين وعلى سبيل المثال فقد حصلت سنة ١٩٨٦ على ٥٥,٨% من الأصوات، بينما حصلت ٨٣,٦% من المقاعد، وفى سنة ٢٠٠٤ حصلت على ٦٣.٨% من الأصوات، بينما حصلت على ٩٠٠٤% من المقاعد

اما بالنسبة لدستور ماليزيا فقد جاء متأثرا الى حد ما بالدستور البريطاني فهو قريب منه في بعض البنود، وعندما تشكلت ماليزيا في ١٦ ايلول عام ١٩٦٣، تم تعديل الدستور ودخول ولايات صباح وسرواك وسنغافورة. لكن خروج سنغافورة من الاتحاد عام ١٩٦٥، أدى الى تعديل الدستور مرة أخرى ، وشهد الدستور ايضا تعديلين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٤ كان من شأنهما تاسيس ولايتي كولالمبور ولابوان كاقليمين فيدراليين فضلا عن تعديلات اخرى.

وفي عام ١٩٩٤ ادخل تعديلا يقضي بتقيد سلطة رئيس الدولة في الاعتراضات على تشريعات مجالس السلاطين، وعلى سريان مفعول أي مشروع لم يصادق عليه الملك خلال ٣٠ يوما، وبهذا يشار الى ان الدستور الماليزي تم تعديله أكثر من أربعين مرة منذ الاستقلال.